(الحياة، ١٠/٦/١٩٩٣). وأضاف، ان أعضاء «حماس» يعملون ضمن خلايا شبه مستقلة، ويصنعون المتفجرات البدائية محلياً، في ما تصلهم الاموال من الخارج لاستئجار المنازل كمخابىء وملاجىء ولشراء الاسلحة. وتوقع ان تلجأ «حماس» الى شنّ عمليات خارج اسرائيل لكي تثبت انها لا تزال قادرة وقوية، معتبراً ان لديها من الوسائل ما يمكنها من بلوغ أهدافها. غير ان الناطق بلسان «حماس» في الاردن، نفى ذلك مؤكداً ان «حماس» لن تقوم بعمل مسلح خارج الارض المحتلة، فيما وعد بيان صدر عن «حماس» بتاريخ ١٥ حزيران (يونيو) بتوجيه «ضربات نوعية الى اسرائيل» (المصدر نفسه، ٢٠ و١٦/٦/١٩٩٣).

تراجع وخرق

جاءت تحذيرات رابين وضابط الاستخبارات العسكرية من الافراط في التفاؤل في وقتها المناسب، نظراً الى استمرار العمليات المسلّحة الفلسطينية ووقوع المزيد من الاصابات الاسرائيلية، على الرغم من استمرار الغلق والحصار. وتطوّر الامر تدريجياً، وبعد انحسار ملحوظ في الفترة الاولى. وكان مفتش الشرطة، بيليد، قد صرّح بتاريخ ١٩ نيسان (ابريل)، بأنه، الى جانب تراجع العمل المسلح، تراجعت نسبة الجريمة أيضاً، وأشار الى تدنّي الاعتداءات على الاملاك الخاصة في اسرائيل بنسبة ٢٧ بالمئة، فيما تدنّت أعمال السطو والسرقة في القدس، وخصوصاً للسيارات، بنسبة ٥٠ بالمئة (المصدر نفسه، ٢٠/٤/١٩٩٣). وبعد شهر، صرّح رابين بأن الاجراءات الاسرائيلية حققت أهدافها، أيضاً، في ما يتعلق بالمقاومة المسلّحة؛ اذ حصل اعتداءين اثنين فقط على اسرائيليين داخل «الخط الاخضر»، مقابل قتل ثلاثة اسرائيليين في الارض المحتلة (القدس العربي، ٢٢ ـ ٢٣/٥/١٩٩٣).

في مقابل هذا التفاؤل، حذّر قائد سابق لقطاع غزة هو اللواء (احتياط) تسفي البيلغ، من ان «الاعتداءات الاخيرة تؤكد ان اقفال الاراضي [المحتلة] ليس حلاً سحرياً، وان الارهابيين الذين يحظون بدعم السكان ينجحون في اعادة تنظيم صفوفهم، بعد ان كانوا، خلال شهر ونصف الشهر، في موقع الدفاع» (الحياة، ١٧/٥/١٩٩٣).

وتثبت صحة ما ذهب اليه البيلغ؛ اذ أمكن ملاحظة وجود تناسب واضح بين تنامي المواجهات الفردية والجماهيرية وبين صعود العمليات المسلّحة في خلال شهر أيار (مايو)، حيث استشهد ٣٩ مواطناً وأصيب مئات بجروح، بينما نفّذ في الفترة عينها ٢٠ عملية، أي بزيادة مؤكدة عن الفترة السابقة.

الى ذلك، دلّ السجل اليومي، حسب ما نقلته الصحف والبلاغات الرسمية، على وقوع ٣٥ عملية ما بين منتصف نيسان (ابريل) ومنتصف حزيران (يونيو)، أي بتراجع نسبته ٣٣ بالمئة عن الفترة السابقة، وقعت ثماني منها في النصف الثاني من نيسان (ابريل) و٢٠ في أيار (مايو) وسبع عمليات في النصف الاول من حزيران (يونيو). وجاءت أغلبيتها في قطاع غزة، وشملت ست حالات زرع عبوات وما يعادلها اطلاق رصاص و١٣ عملية القاء قنابل يدوية، وتسع هجمات بالسكاكين أو بالفؤوس أدّت الى سقوط ثمانية قتلى، بينهم ثلاثة فلسطينيين أصيبوا خطأ، و٣٣ جريحاً من الاسرائيليين.

أما أكثر العمليات تأثيراً، فقد تمثّل في سلسلة بدأت بتفجير سيارة ملغومة قرب استراحة للمسافرين في مستوطنة محولا، ممّا أدّى الى انفجار قوارير غاز وعطب حافلتين، ومصرع سائق احداهما وعامل فلسطيني وجرح ثمانية جنود اسرائيليين (المصدر نفسه، ١٧/٤/١٩٩٣). وأعلن «حزب الله ـ فلسطين» من بيروت مسؤوليته عن العملية، قبل ان يتبين صحة بيان «حماس» الذي تبنّى العملية. وكشفت المصادر الاسرائيلية، بعد أسابيع عدة، ان المنفّذين توجهوا الى غور الاردن بعد فشلهم في الوصول الى تل ـ أبيب بسبب غلق الارض المحتلة (المصدر نفسه، ١٩/٤/١٩٩٣). ولاقى محام اسرائيلي مصرعه ضرباً بالفأس والسكين في غزة، بعد يومين، بعملية تبنّتها كل من «حماس» والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (القدس العربي، ١٩/٤/١٩٩٣؛ والحياة، ٢٠/٤/١٩٩٣).

أمّا شهر أيار (مايو)، فشهد تصاعداً ملفتاً، حيث أصيب تاجر اسرائيلي بطعنات في القطاع، بتاريخ ٤/٥، بينما جرح شرطي بالرصاص على يد شخصين ترجلا من سيارة قرب رحوفوت، بعد يومين. ثم سقط جندي جريح في اثناء اشتباك مع